الإسناد وأثره في حفظ السنة

بقلم
الدكتور أحمد حيدر محمد الصادق
مدرس الحديث وعلومه

المقصود بالإسناد

يطلق الإسناد عند المحدثين على السند ويقصدون به ، رفع الحديث إلى قائله ، قال الطيبي : وهما متقاربان في معنى اعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليهما .

قال ابن جماعة : المحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد [1] .

أهمية الإسناد

لقد حرص رواة الحديث على نقل المرويات بأسانيدها محافظة منهم على سلسلة الإسناد الذي هو من خصائص هذه الأمة ، وقد عقد الإمام الحافظ ابن حزم في الملل والنحل [2] فصلا جيداً في وجوه النقل عند المسلمين . فذكر المتواتر كالقرآن ، وما علم من الدين بالضرورة ، ثم المشهور بحو كثير من المعجزات ومناسك الحج ومقادير الزكاة وغير ذلك .

ثم قال : « وليس عند اليهود والنصارى من هذا النقل شيء أصلا ، لأنه يقطع بهم دون النقل الذي ذكرنا من قبل يعني التواتر من إطباقهم على الكفر الدهور الطوال ، وعدم إيصال السكافة إلى عيسى عليه السلام .

---

(١) تدريب الراوي : جـ ١ / ٤١ - ٤٢ .

(٢) جـ ٢ / ٨١ - ٨٤ .

ثم قال : « والثالث ما نقله الثقة عن الثقة كذلك ، حتى يبلغ إلى النبي صلى الله عليه وسلم بخبر كل واحد باسم الذى أخبره ونسبه ، وكلهم معروف الحال والعين والعدالة والزمان والمكان ، على أن أكثر ما جاء هذا المجيء ، فإنه منقول نقل الكواف إما إلى رسول الله ﷺ من طريق جماعة من الصحابة - رضى الله عنهم - وإما إلى الصاحب ، وإما من التابع ، وإما إلى إمام أخذ عن التابع ، يعرف ذلك من كان من أهل المعرفة بهذا الشأن ، والحمد لله .

هذا إلى جانب اهتمامهم بعلو الاسناد ، فتداعت رغبات كثير من الأئمة والنقاد والجهابذة الحفاظ إلى الرحلة إلى الأقطار ، وقطع الفيافى والقفار طلباً لعلو الإسناد ، لأنه أبعد من الخطأ ، ولأن الإسناد كلما طال كان النظر فى التراجم والجرح والتعديل أكثر ، فيكون الأجر على قدر المشقة .

قال ابن الصلاح[1] : « العلو يبعد الإسناد من الخلل ؛ لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته ، سهواً أو عمداً ، ففى قلتهم قلة جهات الخلل وفى كثرتهم كثرة جهات الخلل ، وهذا جلى واضح ، وهذا الذى حرص عليه المحدثون من التزامهم الإسناد فيما يقولونه من أحاديث لرسول الله ﷺ وطلبهم العلو فيه جعل بعض الباحثين يرجع ذلك إلى شعورهم بثقل المسئولية التى يتحملونها لأنهم حملة شرع الله ، وتحرجهم من تحمل عبء نقل كلام رسول الله ﷺ وحدهم .

يقول الدكتور « صارم الدين الأسد »[2] .

ويبدو لنا أن مرد التزام الإسناد المتصل فى رواية الحديث إلى أمرين : أمر داخلى ، وآخر خارجى .

أما الداخلى : فبعثه من نفس الراوى ، ومصدره شعور بالتحرج

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢١٦ .

(٢) مصار الشعر الجاهلى ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

الدينى ، وذلك أنه ينقل كلاما من كلام رسول الله ﷺ . وهو الذى قال فى حديثه المشهور : « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده النار » وفى الإسناد المتصل ما يجعل المحدث يطمئن إلى أن شيوخه ، وشيوخ شيوخه ، ثم التابعين والصحابة يشتركون معه فى تحمل تبعة هذا الحديث ونقله ، وأنه لا يستقل وحده بحمل هذا العبء وأن تبعته لا تعدو النقل الأمين لما سمعه من شيخ ثقة ثبت .

وأما الأمر الخارجى : فرجعه إلى سامعى الحديث من المحدث ، وذلك أن الحديث يتضمن جزءاً كبيراً من السنة ، أو هو السنة كلها ، وهو من أجل ذلك مصدر من مصادر التشريع الإسلامى بل إنه المصدر الثانى الذى يلى فى القيمة كتاب الله تعالى ، فلذلك كان من التدقيق والتحقيق ، ومما يبعث الطمأنينة فى نفوس السامعين ويوحى إليهم بالثقة أن يصل بين عصره وعصر الرسول الكريم بسلسلة متصلة من الرواة المحدثين كلهم يشهد أنه سمعه ممن قبله حتى يصل الإسناد إلى الصحابة فالرسول » .

وتزيد على ما ذكره هذا الباحث أن الإسناد حين يكون مقترنا بالمتن يمكن بعد دراسته أن نحكم على الحديث . ودراسة الاسناد تعنى الرجوع إلى ترجمة كل راو من رجاله ، ومعرفة القوى والضعيف منهم ، ومعرفة الانقطاع والاتصال بين رجال سلسلة الإسناد .

من معرفة مواليد الرواة ووفياتهم ، ومن معرفة تدليس بعض الرواة ، لا سيما إذا روى بالعنعنة[1] ، ومن الاطلاع على أقوال علماء الجرح والتعديل فى أن فلانا سمع من فلان ، أو أنه لم يسمع منه ، وبالغرض فى الإسناد لاستخراج العلل الخفية التى لا تظهر إلا بعد جمع الأسانيد وإمعان النظر فيها وغير ذلك .

---

(١) أى أن يقول فى أدائه « عن فلان » .

حرص الأمة على الإسناد

لم يكن المسلمون فى صدد الإسلام - من عهد رسول الله ﷺ إلى فتنة عثمان - يكذب بعضهم بعضاً ، بل كانت الثقة تملأ صدورهم ، والإيمان يعمر قلوبهم . فلما وقعت الفتنة ، وتفرق الناس شيعاً وأحزاباً ، وبدأ الكذب على رسول الله ﷺ يتخذ مطية للأهواء ، وقف الصحابة والتابعون من من هذه الظاهرة وقفة قوية للحفاظ على السنة والذود عنها ، وتنقيتها من دس الكذابين ، فأصبحوا يتشددون فى طلب الإسناد من الرواة ، ورددوا كل حديث خلا من السند ؛ لأن السند للخبر كالنسب للمرء ، ويخبرنا الإمام محمد ابن سيرين عن ذلك فيقول[1] : « لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة ، قالوا : سموا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم » .

وما قاله ابن سيرين - وهو من كبار التابعين - لا يشير إلى أنهم لم يكونوا يسندون الأحاديث قبل فتنة عثمان ، بل كان بعضهم يسند ما يروى تارة ولا يسنده أخرى ؛ لأنهم كانوا على جانب كبير من الصـــدق والأمانة والإخلاص . وهناك أمثلة تبين كيف كان الصحابة - رضوان الله عليهم - يسندون مروياتهم قبل الفتنة .

من هذا ما حدث به على - رضى الله عنه - البراء بن عازب « أن فاطمة أخبرته أن رسول الله ﷺ أمرها أن تحل لحلت ، ونضحت البيت بنضوح[2] .

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووى ط / ٨٤ ، سنن الدارمى ط / ١١٢ .

(٢) الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع ص ١٨٢ .

وكان أبو أيوب الأنصارى يحدث عن أبى هريرة عن رسول الله ﷺ ما لم يسمعه من رسول الله ﷺ [1] .

ومجمل القول : أن المسلمين قبل الفتنة لم يلتزموا الإسناد دائماً فى مروياتهم وإنما التزموا الإسناد والتثبت فيه بعد وقوع الفتنة فى عهد صغار الصحابة وكبار التابعين .

وفى هذا يروى الإمام مسلم بسنده عن مجاهد قال :

جاء بشير العدوى [2] إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول : قال رسول الله ﷺ ، قال رسول الله ﷺ ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه ، فقال : يا ابن عباس ، مالى لا أراك تسمع لحديثى ، أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع ؟ .

فقال ابن عباس : إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرته أبصارنا ، وأصغينا إليه بآذاننا ، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف » [3] .

وفى رواية عن طاوس : « فجعل بشير يحدثه : فقال له ابن عباس : عد لحديث كذا وكذا ، فعاد له ، ثم حدثه . فقال له : عد لحديث كذا وكذا ، فعاد له ، فقال له : ما أدرى أعرفت حديثى كله . وأنكرت هذا أم أنكرت حديثى كله ، وعرفت هذا ؟ فقال له ابن عباس : إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يكذب عليه ، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه » [4] .

---

(١) انظر البداية والنهاية جـ ٨ / ١٠٩ ، سير أعلام النبلاء جـ ٢ / ٤٣٦

(٢) بشير مصغر ابن كعب بن أبى الخير العدوى ، ثقة ، مخضرم من الطبقة الثانية ، وفاته قبل سنة مائة من الهجرة . تقريب التهذيب ط / ١٠٤ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووى ط / ٨٨١ .

(٤) المصدر السابق جـ ١ / ٨٠ .

وكان بعدهم التابعون يسألون عن الإسناد ويلتزمونه ، ومن هذا ما يرويه ابن عبد البر عن الشعبي عن الربيع بن خثيم قال : « من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير، عشر مرات كن له كعتق رقاب ، أو رقبة ، قال الشعبي : فقلت للربيع بن خثيم : من حدثك بهذا الحديث ؟ قال : عمرو بن ميمون الأودي ، فلقيت عمرو بن ميمون ، فقلت : من حدثك بهذا الحديث ؟ فقال : عبد الرحمن بن أبي ليلى، فلقيت ابن أبي ليلى ، فقلت : من حدثك؟ قال : أبو أيوب الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ »(١) .

وقال أبو العالية : « كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ فما رضينا حتى رحلنا إليهم ، فسمعنا من أفواههم(٢) » .

وروى الإمام مسلم بسنده . يقول عبد الله بن المبارك : الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء ، وقال العباس بن أبي رزمة : سمعت عبد الله يقول : بيننا وبين القوم القوائم يعني الإسناد »(٣) .

ومعنى هذا الكلام ، إن جاء إسناد صحيح قبلنا حديثه ، وإلا تركناه فجعل الحديث كالحيوان لا يقوم بغير إسناد كما لا يقوم الحيوان بغير قوائم . وقد أتقن الباحثون الإسناد ، وبرزوا فيه كما برزوا في غيره من علوم الحديث ، وفي هذا يقول أبو داود الطيالسي(٤) . وجدنا الحديث عن أربعة :

---

(١) مقدمة التمهيد لابن عبد البر ص ١٤ .

(٢) المرجع السابق ص ١٥ ، ونحوه في الجامع لأخلاق الراوي ، وآداب السامع ١٦٨ .

(٣) مقدمة مسلم ط ٨٨ .

(٤) تذكرة الحفاظ : ط / ١٠٨ .

الزهرى ، وقتادة وأبى إسحق . والأعمش ، فكان قتادة أعلمهم فى الاختلاف والزهرى أعلمهم بالاسناد وأبو إسحاق أعلمهم بحديث على وابن مسعود ، وكان عند الأعمش من كل هذا .

وهكذا أصبح أمراً بدهيا مسلما به عند العامة والخاصة يطلبونه ، ويلتزمون به ، بل ويرتبون عليه قبوله للمروى ، أو رفضهم له ، ويظهر هذا فيما يرويه الأصمعى فيقول[1] : « حضرت ابن عيينة وأتاه أعرابى ، فقال : كيف أصبح الشيخ يرحمه الله ؟ فقال سفيان : بخير نحمد الله . قال : ما تقول فى امرأة من الحاج حاضت قبل أن تطوف بالبيت ؟ فقال : تفعل ما يفعل الحاج غير أنها لا تطوف بالبيت . فقال: هل من قدوة ؟ قال : نعم ، عائشة حاضت قبل أن تطوف بالبيت . فأمرها النبى ﷺ أن تفعل ما يفعل الحاج غير الطواف ، قال : هل من بلاغ عنها ؟ قال : نعم ، حدثنى عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة بذلك ؛ قال الأعرابى : لقد استسمنت القدوة وأحسنت البلاغ ، والله لك بالرشاد » .

وإذا كان التابعون قد التزموا الإسناد ، فماذا عن مراسيل بعضهم ؟

إن ما روى عن بعضهم أنه كان يرسل لا يطعن فيما التزموا به من الإسناد ؛ لأن هناك روايات تؤكد أن التابعى كان يذكر من حدثه عندما يسأل عن الإسناد .

ومن هذا مايرويه ابن عبد البر بإسناده المتصل عن مالك بن أنس قال[2] : كنا نجالس إلى الزهرى وإلى محمد بن المنكدر ، فيقول الزهرى : قال ابن عمر كذا وكذا ، فإذا كان بعد ذلك جلسنا إليه ، فقلنا له : الذى ذكرت عن ابن عمر من أخبرك به ؟ قال : ابنه سالم . وقال حبيب بن الشهيد : قال لى محمد بن

---

(١) الكفاية ص ٤٠٤ .

(٢) مقدمة التمهيد لابن عبد البر ص ١٠ .

سيرين : سل الحسن ممن سمع حديث العقيقة ؟ فسألته فقال : من سمرة . قال أبو عمرو (ابن عبد البر) فهكذا مراسيل الثقات إذا سئلوا أحالوا على الثقات .

وقال سليمان الأعمش : « قلت لإبراهيم : إذ حدثنى حديثاً بأسنده ، فقال : إذا قلت : عن عبد الله يعنى ابن مسعود ، فاعلم أنه عن غير واحد عنه وإذا سميت أحداً فهو الذى سميت »[1] .

ومما سبق يظهر لنا أن أكثر من أرسل الحديث من التابعين كان على جانب كبير من العلم ، وكانوا يعرفون السند ، وإنما لم يذكروه اختصاراً ، ويظهر هذا فيما روى عن حماد بن سلمة قال : كنا نأتى قتادة فيقول : بلغنا عن النبى صلى الله عليه وسلم وبلغنا عن عمر ، وبلغنا عن على . ولا يكاد يسند ، فلما قدم بن أبي سليمان البصرة جعل يقول : حدثنا إبراهيم وفلان وفلان ، فبلغ قتادة ذلك ، فجعل يقول : سألت مطرفا ، وسألت سعيد بن المسيب ، وحدثنا أنس بن مالك فأخذ بالإسناد[2] .

وهكذا نرى الإسناد المتصل كان قد أخذ نصيبه من العناية والاهتمام فى عهد التابعين ، حتى أصبح من واجب المحدث أن يبين نسب ما يروى ، وقد شبه أحدهم الحديث من غير إسناد بالبيت بلا سقف ولا دعائم ، ونظموه فى قولهم .

والعلم إن فاته إسناد مسنده كالبيت ليس له سقف ولا طنب[3]

وقد حرص الصحابة والتابعون على البحث فى أحوال الرواة بعد أن أدوا دورة فى الالتزام بالسند وإن كان قليلا فى عدد الصحابة .

---

(١) المصدر السابق ص ١٠ .
(٢) طبقات ابن سعد جـ ٢ / ٧ .
(٣) شرف أصحاب الحديث ص ٣٨ .

فماذا عن دور الصحابة والتابعين فى تتبع رجال الإسناد والبحث عن أحوالهم ؟ لقد كان من ضرورات الحكم على الحديث ، معرفة رواة الحديث معرفة تامة تمكن للصحاب والتابعين معرفة الصادق من الرواة أو الكذاب حتى يتمكنوا من تمييز الحديث الصحيح من المكذوب ، لذلك درسوا حياة الرواة وتاريخهم ، وتتبعوهم فى مختلف حياتهم ، وعرفوا جميع أحوالهم كما بحثوا أشد البحث ، حتى عرفوا الأحفظ فالأحفظ ، والأضبط فالأضبط ، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة »[1] .

ولم يكن تقدمهم للرجال خاضعاً لهوى أو رغبة ، وإنما كان حسبه لله لا تأخذهم خشية أحد ، ولا تتملكهم عاطفة ، فلم يثبت - فيما أظن - إن أحداً من أهل الحديث حابا فى الحديث أباه . ولا أخاه ، ولا ولده ، فهذا زيد بن أنيسة يقول : « ولا تأخذوا عن أخى »[2] .

هذا إلى جانب قيامهم بواجب الدالة على من يؤخذ عنه الحديث ، ومن يرد حديثه ، ويدل لذلك ما رواه الإمام مسلم بإسناده عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه قال :

« كتبت إلى شعبة أسأله عن أبى شيبة قاضى واسط ، فكتب إلى : لا تكتب عنه »[3] .

وكان حكمهم على الرجال مبنيا على التدقيق فى أحوالهم ، وسبر أغوارهم فيعرفون لكل محدث ماله وما عليه . قال الشعبى : « والله لو أصبت تسعاً وتسعين مرة ، وأخطأت مرة لعدوا على تلك الواحدة »[4] .

---

(١) شرف أصحاب الحديث ص ٣٨ .

(٢) الكفاية ص ١٩ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووى ط / ٩٢ .

(٤) تذكرة الحفاظ ط / ٧٧ .

ولقد كانوا يتقربون إلى الله تعالى بتحصيل الرواية المقبولة بالبحث عن رجالها بعد أن وضعوهم أمام السبر والاستقراء ، وتناولوهم من كل ناحية ، ووزنوهم بموازين العلم الدقيقة ، فقبلوا رواية العدول الثقات ، وتركوا رواية المجروحين غير الأمناء ، وكان قصدهم التحفظ على سنة رسول الله ﷺ من أن يدنوا من ساحتها الجهلة ، وليدفعوا عنها تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين ، ودحروا الباطل ولم تأخذهم فى ذلك لومة لائم ، وأصابوا فيما قصدوه ، وابتغوا جزاءهم من الله . فقد روى عن أبى بكر بن خلاد قال : قلت ليحيى بن سعيد القطان : أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله ؟ قال : قال : لأن يكون هؤلاء خصمائى أحب إلى من أن يكون خصمى رسول الله ﷺ يقول : لم لم تذب الكذب عن دينى[1] .

وهكذا تكون علم الجرح والتعديل كبار الصحابة والتابعين . وأتباعهم على ضوء الشريعة متأسين برسول الله ﷺ بعد أن قال الله تعالى : « يأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين »[2] .

وقال النبى ﷺ : « بئس أخو العشيرة » هذا فى التجريح . وفى التعديل قوله : « إن عبد الله رجل صالح »[3] .

وتكلم فى الجرح والتعديل جماعة من الصحابة منهم : عمر بن الخطاب ، وأنس بن مالك ، وعبادة بن الصامت ، وعائشة أم المؤمنين رضى الله عنهم أجمعين ، ومن التابعين جماعة . منهم : محمد بن سيرين ، وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير ، رضى الله عنهم أجمعين .

---

(١) الكفاية ص ٤٤ .

(٢) سورة الحجرات الآية ٦ .

(٣) الكفاية ص ٣٨ ، ٣٩ .

ومما يجب التنبيه إليه : أن الكلام فى الجرح والتعديل كان يومئذ قليلا بالنسبة لمن بعدهم لقلة الضعف فى متبوعهم « إذ أكثرهم من الصحابة ، وهم عدول بتعديل الله لهم كما فى قوله تعالى : « وكذلك جعلناكم أمة وسطاً »[1] أى عدولا ، وكبار التابعين أغلبهم عدول ، ولم يكن للقول فيهم مجال إلا من ناحيه ضبطهم ، وقل أن يوجد فيهم متهم بالكذب . إلا ما كان من مثل الحارث الأعور ، وإن كان أئمة الشأن لم يجمعوا على ترك حديثه ، والمختار الكذاب وغيرهم من الذين كانوا دعاة للمذاهب الخارجة من الغلاة فيهم ، فلما مضى القرن الأول ودخل القرن الثانى كان فى أواخره من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء الذين ضعفوا غالباً من قبل ضبطهم للحديث ، وأما فى منتصف المائة الثانية فى آخر عصر التابعين ، فقد ظهر من الرواة أمور تسلب منهم العدالة ، وظهر الكذب فى كثير من الرواة ، وأخذت العصبية بين الفرق السياسية والمذهبية تزيد وتنمو فاضطر العلماء إلى إكثار القول ، وإمعان النقد فى الرجال وتتبعهم فى جميع مراحل حياتهم ليقفوا على جميع أحوالهم فتكلم فى الرجال شعبة ، وكان متثبتاً لا يروى إلا عن ثقة ، ثم تلى هذه الطبقة طبقة أخرى كابن المبارك ، وهشيم ، وبشر بن المفضل وغيرهم ، وقد بين هؤلاء من تقبل روايته ، ومن ترد ، تكلموا فى العدالة وموجباتها ، وفى الجرح وأسبابه ، ولعل قول عمر بن الخطاب فى رسالته لأبى موسى الأشعرى من أوائل ما يروى فى هذا الباب حيث قال : « والمسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجربا عليه شهادة زور ، أو مجلوداً فى حد ... فإن الله تعالى تولى من العباد السرائر »[2] .

وتكلم النقاد بعد الصحابة والتابعين وبينوا من تترك روايته مطلقاً ،

---

(١) سورة البقرة الآية ١٤٣ .

(٢) أعلام الموقعين ط / ٨٦ .

كالكذابين والوضاعين ، وإن تابوا ، وكذا أصحاب البدع الداعين إلى بدعتهم إذا استحلوا الكذب ، ولو كان فى كلام الناس .

قال الإمام مالك : لا يؤخذ العلم عن أربعة ، ويؤخذ من سوى ذلك : لا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه ، ولا من سفيه معلن بالسفه وإن كان من أروى الناس ، ولا من رجل يكذب فى حديث الناس ، وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ ، ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث »[1] .

وهكذا تكامل علم الجرح والتعديل وألفت مصنفات ضخمة فيه ، فألف علماء القرن الثالث الهجرى فى جميع أنواعه ، فألف يحيى بن معين ومسلم والبخارى فى التاريخ ، وفى الضعفاء والجرح والتعديل والطبقات ، كما ألفت كتب فى معرفة الصحابة وفى معرفة التابعين ، بل يمكن القول : بأن علم الرجال قد كمل من خلال هذا القرن ، وأصبح من السهل جداً على أصحاب الحديث أن يميزوا الخبيث من الطيب فى كل عصر ، وقد بنى النقاد حكمهم فى الرواة على قواعد علمية دقيقة ، فقدموا للحضارة الإنسانية أعظم إنتاج فى هذا المضمار ما زال المسلمون يفخرون به ، وسوف يبقى هذا الفخر لهم حتى يرث الله الأرض ومن عليها .

يقول المستشرق الألمانى : « شبرنجر » فى تصدير كتاب الإصابة لابن حجر : لم تكن فيما مضى أمة من الأمم السابقة ، كما أنه لا توجد الآن أمة من الأمم المعاصرة أتت فى علم أسماء الرجال بمثل ما جاء به المسلمون فى هذا العلم العظيم الخطر ، الذى يتناول أحوال خمسمائة رجل وشئونهم »[2] .

---

(١) الجرح والتعديل جـ ١ / ٣٢ ، الكفاية ص ١١٦ .

(٢) أضواء على التاريخ الإسلامى ١٣٦ .

ويقول المستشرق « جويدبول » كانت مادة الحديث فى دائرة المعارف الإسلامية : « لا يعدو الحديث صحيحاً فى نظر المسلمين إلا إذا تتابعت سلسلة الإسناد من غير انقطاع ، وكانت تتألف من أفراد يوثق بروايتهم ، وتحقيق الإسناد جعل علماء المسلمين يقتلون الأمر بحثاً ، ولم يكتفوا بتحقيق أسماء الرجال وأحوالهم لمعرفة الوقت الذى عاشوا فيه ، وأحوال معاشهم ومكان وجودهم ، ومنهم من كان على معرفة شخصية بالآخر ، بل فحصوا أيضاً عن قيمة المحدث صدقاً وكذباً ، وعن مقدار تحريه للدقة والأمانة فى نقل المتون ؛ ليحكموا أى الرواة كان ثقة فى روايته[1] .

وقد نوه الأستاذ « آدم متز » فى كتابه (الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى) بالدور العظيم الذى قام به علماء الحديث فى تدوين السنة النبوية وخدمتها فقال :

« وقد اعتنى نقاد الحديث منذ أول الأمر بمعرفة رجال الحديث ، وضبط أسمائهم ، والحكم عليهم بأنهم ثقات أو ضعفاء ، ثم نظروا فى الأساس الذى ينبنى عليه هذا الحكم - أعنى الصفات التى يجب توافرها فى المحدث الثقة - وهو ما يعرف بالجرح والتعديل ، وقد أدت بهم حاجتهم إلى السند المتصل أن يتجاوزوا البحث فى حياة الرواة والحكم عليهم إلى عمل تاريخ كامل لهم ، وهكذا وجدت تواريخ القرن الثالث الهجرى مثل تاريخ البخارى وطبقات ابن سعد[2] .

تلك أقوال جماعة من المستشرقين أرادوا بها إنصاف علماء الحديث الذين وضعوا المعايير العلمية ، والموازين الدقيقة التى بها يوزن رواة الحديث

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية ، الترجمة العربية جـ ٧ / ٣٣٥ .

(٢) الحضارة الإسلامية لآدم ميتز ، الترجمة العربية لمحمد عبد الهادى جـ ٤ / ٣١٩

ويسير أغوارهم . ومن عجب أن يوجد فى هذا العصر من يدعى رد بعض الأحاديث لعدم قدرة عقله على تفهمه مع وجود تلك الأحاديث فى كتب الحديث المعتمدة والصحيحة ، ووجود أسانيد متعددة صحيحة غير مبال - عن عمد - بالقواعد العلمية الدقيقة التى وضعها أسلافنا والتى بهرت المستشرقين كما بين آنفا .

ولعل ظهور مثل هـذا الاتجاه الآن يحرك همم القائمين بدراسة السنة والذابين عنها ، المدافعين عن حماها أن يشمروا عن ساعد الجد ، ويبعثروا حركة علمية راكدة فى مجال الاهتمام بدراسة الأسانيد فإنها المؤشر الأول فى الدلالة على صحة الحديث أوضعفه ، فإن دراسة الأسانيد - الآن - محصورة عند جماعة قلة من طلاب الدراسات العليا فى كليات أصول الدين ، والمطلوب أن تصبح تلك الدراسة - أعنى دراسة الأسانيد - مقررة على طلاب الليسانس فى الكليات التى تدرس الحديث وعلومه ليعم النفع وتكمل الفائدة ويلتأم جيل كبير من الدارسين الذين يستطيعون أن يذودوا عن السنة ، ولعل من المناسب هنا أن نبين بطريق الإجمال كيف يمكن الحكم على الإسناد ؟

لقد وضع علماء الحديث شروطاً للحكم على الحديث بالصحة وهى :

١ — أن يكون الراوى عدلا .

٢ — أن يكون ضابطاً لما تحمله ضبطا تاماً .

٣ — أن يكون الإسناد متصلا .

٤ — أن يكون سالماً من الشذوذ .

٥ — أن يكون مجرداً من العلة .

وبناء على ما تقدم ، فإن الأمر يتطلب البحث فى الإسناد لنتبين تحقق هذه الشروط جميعها ، أو عدم تحقق بعضها ، لنحكم بعد هذا على الحديث

بما يليق بحاله من الصحة ، أو الحسن ، أو الضعف . ولذلك فإن أول ما يجب أن يقوم به الباحث هو البحث فى تراجم رجال الإسناد ، لمعرفة أقوال علماء الجرح والتعديل فى عدالتهم وضبطهم ، وهذا يحقق له وجود الشرط الأول والثانى فى الإسناد أو عدم وجودهم .

كيف يبحث الباحث فى رجال الإسناد ؟

أولا : يخرج ترجمة كل راو وذلك بالرجوع إلى كتب الرجال التى صنفها العلماء على أنواع متعددة فى الترتيب والتبويب ، أو فى شمولها للرواة عامة ، أواختصارها على رواة مخصوصين بكتب معينة ، أو على تراجم الثقات فقط . أو الضعفاء فقط ، وما أشبه ذلك . فإذا عرف الباحث اسم الراوى يمكنه الوصول إلى ترجمة ، لأن غالب كتب التراجم ذكرت أسماء الرواة على حسب حروف المعجم بالنسبة للاسم واسم الأب ، فيبحث عنه فى بعضها فإن لم - يجده - يبحث عنه فى كتاب آخر وهكذا .

ثانياً - بعد أن يتبين للباحث اسم الراوى ويقف عليـــه لا تصير هذه المعرفة ذات قيمة إلا بعد رجوعه إلى أقوال علماء الجرح والتعديل فيه ليقف على عدالة الراوى وضبطه . ومن خلال قراءته لما قاله علماء الجرح والتعديل فى الراوى يمكنه أن يستخلص الحكم على الراوى .

ثالثا : بعد معرفة عدالة الراوى وضبطه لابد من معرفة اتصال السند ، والسند يكون متصلا إذا كان كل راو روى عمن فوقه بصيغة تدل على الاتصال كحدثنا وأخبرنا ، وكذا إذا روى بالعنعنة إذا كان غير مدلس .

رابعا : أما البحث عن الشذوذ والعلة إثباتاً أو نفياً أمر لا يقوى عليه إلا الجهبذ صاحب الإطلاع الواسع على متون الحديث وأسانيدها ، حتى يمكنه معرفة اتفاق أسانيد هذا الحديث فى جميع الطرق التى ورد بها الحديث أو عدم اتفاقها .

وقد ذكر علماء المصطلح أن العلة تطرق إلى الإسناد الذى رجاله لمات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر . كما ذكروا أن وقوع العلة فى سند الحديث أكثر من وقوعها فى متنه[1] .

قال الحاكم : « وإنما يعل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، والحجة فى التعليل عندنا بالحفظ والفهم والمعرفة لا غير »[2] .

والعلة تدرك بجمع طرق الحديث والنظر فى اختلاف رواته .

قال الخطيب البغدادى : « السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه ، وينظر فى اختلاف رواته ، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ، ومنزلتهم فى الإتقان والضبط »[3] .

وبعد الوقوف على استيفاء الإسناد شروط الصحة السابقة يقال : إن هذا الحديث إسناده صحيح ، أما لو انتفى شروط فيأخذ الإسناد حكماً آخر بأن يكون حسناً أو ضعيفاً .

وقد نص العلماء على أنه يستحسن فى حق الباحث فى الأسانيد أن يقول فى نهاية بحثه عن مرتبة الحديث : « صحيح الإسناد » أو « حسن الإسناد » أو « ضعيف الإسناد » لأنه بالنسبة لقوله عن الحديث ربما يوجد حديث آخر يعارضه فى معناه ، وسنده أقوى ، فيكون الحديث الذى حكم عليه بالصحة شاذاً ، أو ربما اكتشف فى الحديث علة غامضة لم يستطع الباحث اكتشافها .

وبالنسبة لقوله عن الحديث : « ضعيف » ربما وجد له تابع أو شاهد يقويه ويجبره فيرتقى إلى مرتبة الحسن لغيره .

---

(١) علوم الحديث ص ٨١ - ٨٢ ، تدريب الراوى جـ ١ / ٢٥٣ .
(٢) تدريب الراوى جـ ١ / ٢٥١ .
(٣) علوم الحديث ص ٨٢ ، تدريب الراوى جـ ١ / ٢٥٣ .

فالأولى فى حق الباحث أن يقول فى نهاية بحثه عن الحديث : « صحيح الاسناد » أو « حسن الاسناد » أو « ضعيف الاسناد » وقد فعل هذا كثير من الأئمة السابقين ، منهم : الحاكم أبو عبد الله ، والحافظ الهيثمى فى « مجمع الزوائد » ، والظاهر أن الوقت لم يسعفهم ليكملوا النظر فى كشف الشذوذ والعلة فتحرجوا من القول : « بأنه صحيح » أو « حسن » .

وقد قال علماء المصطلح : إن المحدث إذا قال عن حديث : « إنه صحيح الاسناد ، أو حسن الاسناد ، دون قوله ، صحيح أو حسن » .

قال ابن الصلاح : « قولهم » : هذا حديث صحيح الاسناد أو حسن الاسناد . دون قولهم : « هذا حديث حسن » لأنه قد يقال : « هذا حديث صحيح الاسناد » ولا يصح ؛ لكونه شاذاً أو معللا ، غير أن المصنف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله : إنه صحيح الاسناد ، ولم يذكر له علة ولم يقدح فيه ، فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح فى نفسه ، لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر ، والله أعلم »[1] .

والخلاصة : أن دراسة الأسانيد تتطلب ما يأتى :

١ — إخراج التراجم لرواة الاسناد من كتب التراجم .

٢ — ينتبه بشكل خاص — لكشف اتصال السند أو انقطاعه — إلى ما يلى :

(ا) مواليد الرواة ووفياتهم داخل التراجم ، وكذلك بلدانهم ورحلاتهم .

(ب) تراجم المدلسين لاسيما إذا عنعنوا ولم يصرحوا بالسماع .

٣ — ألفاظ الجرح والتعديل للوقوف على حكم العلماء فى الراوى .

٤ — استحسان الاكتفاء — فى الحكم على الحديث — بقول الباحث :

---

(١) علوم الحديث ص ٣٥ .

« صحيح الإسناد » أو « حسن الإسناد » أو « ضعيف الإسناد »[1] .

وبعد - فلعلنا نكون قد ألقينا الضوء على أهمية الاسناد فى المحافظة على السنة ، ودور علماء الحديث فى تتبع الأحاديث التى لم يسبق للمتقدمين الحكم عليها وهى كثيرة جداً فيدرسون أسانيدها ويحكمون على كل إسناد بما يليق بحاله .

ونسأل الله العظيم رب العرش الكبير أن يوفقنا للقيام بواجبنا نحو خدمة سنة خير الأنام محمد ﷺ وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه ، وأن يغفر لنا ما وقع فيه من ذلل إنه هو الغفور الرحيم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

دكتور
أحمد حيدر محمد الصادق
مدرس الحديث وعلومه بكلية الدراسات
الإسلامية والعربية للبنين

---

(١) انظر كتاب « أصول التخريج ودراسة الأسانيد للدكتور محمود الطحان فإنه نافع جداً فى هذا الباب .